

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩ أغسطس ٢٠٠١

ومن هنا يمكن فهم أسباب معارضة واشنطن المحسومة لتأسيس محكمة جنائية دولية دائمة، لا تخضع لنفوذ الدول الكبرى وتتوافر لها ضمانات الحياد والفعالية وسرعة سريان أحكامها، ولا تقتصر اختصاصاتها على بلد بعينه أو أشخاص بذواتهم، ولا تستطيع دولة أن تضيء أو تنزع حصانة عن أحد من المتهمين.

وكانت ١٢٠ دولة قد وقعت عام ١٩٩٨ على معاهدة روما لتأسيس هذه المحكمة الجنائية الدولية، لمحكمة المتهمين بالجرائم ضد الإنسانية أيا كانت جنسياتهم أو المكان الذي ارتكبوا فيه جرائمهم، وسوف تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول بمجرد تصديق ٦٠ دولة عليها، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، بسبب معارضة أمريكا، حيث رفض الكونجرس المصادقة عليها خشية احتمال وقوع أمريكيين تحت سلطة المحكمة.

وتؤيد مصر طبعاً إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، ومن مصلحة الدول العربية أن تتحرك بسرعة للتصديق على اتفاقية روما، كما أن من مصلحتها أن تعمل على تعديل قوانينها الجنائية، لكي تسري أحكام القانون على كل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما سوف يعطى للمحاكم المصرية والعربية صلاحيات واسعة النطاق لمحكمة أشخاص مثل شارون وغيره من مجرمي الحرب، ويساعد أيضاً على تأسيس نظام دولي للعدالة الحقيقية غير الانتقائية.

سلامة أحمد سلامة

العدالة الدولية

منذ بدأت محكمة جرائم الحرب نشاطها في لاهاي، وجرى تسليم عدد من كبار المتهمين بارتكاب جرائم حرب في يوجوسلافيا، وكان آخرهم ميلوسيفيتش، كثير الحديث عن العدالة الدولية، وتعلقت آمال الشعوب في قيام نظام للعدالة على مستوى العالم لمحكمة الطغاة والمستبدين الذين يرتكبون المذابح ضد شعوبهم أو ضد شعوب أخرى.

وفي هذا السياق أحييت آمال الشعوب العربية في أن تشهد اليوم الذي يمثل فيه السفاح الإسرائيلي شارون أمام واحدة من هذه المحاكم، ولكن محاولات تقديم شارون للمحاكمة حالياً تختلف عن محاكمة ميلوسيفيتش، ذلك أن محاكمة ميلوسيفيتش تتم طبقاً لقرار أصدرته الأمم المتحدة بإنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب في منطقة من مناطق الصراع، مثل البلقان أو رواندا أو الكونجو، ولكن شارون - لو حوكم - فإن ذلك سيتم طبقاً للتشريع البلجيكي الذي يسمح بمقاضاة أي شخص توجه إليه تهمة ارتكاب جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية. وقد أدخلت معظم الدول الأوروبية في تشريعاتها بنوداً تسمح بإدماج هذا النوع من الجرائم.

ومن الطبيعي أن يكون إنشاء محكمة خاصة بجرائم حرب في بلد ما، أو منطقة ما خاضعاً لاعتبارات ومصالح تتحكم فيها الدول الكبرى، وبالأخص أمريكا، التي تضغط بيدها الثقيلة على قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، فهي قد تعمل على إنشاء محكمة خاصة لجرائم الحرب في رواندا أو يوجوسلافيا. وفي المستقبل للسودان أو العراق، ولكنها لن تسمح بمحاكمة خاصة لجرائم إسرائيل وقادتها.